

فمن معقده بعينه بيت المال **قوله** والاول به فيجوز لانه معقود به ثم ياتي في قرب
ثم يدور في حقه بحجة ان انوته من حجة كذا في اوله بالاول فيجوز ان يكون احد ابيه
دونه معقود الاب وينتقل له الولد معقودا من ابي او كان وهو يترق فاذا عتق جزوا
الاولا به ويجوز ان يكون في الام والمواليه ويصون ان يكون الولد جزا من مستدرك والاول
فيجوز فيها اذا تزوج بغير امة رعت اهلها حتى او لم يترق به بله وبانت امة من
الولد يكون جزا ايضا فاذا اعتقت امة بنت الولد له لم يولد لها فاذا عتق بعد ذلك العتق
الاولا به ويضم معقودا القاب من ابي الاب على عتق الام ويجوز لانه وان كان بعيدا عنها
اذا عتق الاب غيره اما اذا استعيرت اياه فحق عليه فانه لا يجوز ولا يفت من معقود فاذا العتق
اجدس بالابه العصبات فانه يعتبر القرب فيقدم معقود الام على معقود الاب ومعقود الاب على
معقود الام والاب فان استورا بالقراب قدم بالذوق غير الحقة في حقه الاب وهي التي يدرك
فيها ما يتولى لانوته في حقه الاب مقدم معقود الام والاب على معقود امه ثم لانوته من حقه الاب
على الذكور من حقه الام فيقدم معقود امه على معقود ابها والامه مقدم بالذكور من حقه الام
على لانوته من حقه ابها فيقدم معقود الام على معقود الام والاب ولحقه انسان جزا من جزا ولا
عليها وكان في جوارح رقيق ويصون في نطاق الغزور وطول الشهة فاذا اعتقت امه بنت
الاولا به لم يولد لها فاذا عتق بعد ذلك ابها جزا من الاولاد فاذا اعتقت امه بالاب بعد ذلك
انجز الاولاد معقودا فاذا اعتق ابها بعد ذلك جزا من الاولاد واستحق عليه ولو كانت
المسئلة حيا لم يكن يورث من قاضي الاب بعد عتق جزا من الاولاد **قوله** في الحاي
مقدم حقه الاب ويجوز لانه من مقترا واقر به ذكره في حقه امه **قوله** ان الولد يترق
الحقة الاب مقترا ان اراد حقه الاب خاصة فلا ينكح ان الولد يترق اليه مقترا او يكون
قبيله ذكره الجيد وان اراد ما تشبهه بالانثى في حقه الاب فيجوز له ان يترق لانها قد يولد
بِحقة الاب فيجوز مقترا حتى يترق الى الاب ثم يترق **قوله** ان اراد ان يترق
على الاطلاق فهو مستكمل لان معقودا في الاب مقدم على مقترا الام وهو اقرب وان اراد اقرب في حقه
الاب خاصة فهو مستكمل ايضا فان معقودا في اول الاب مقدم على مقترا الام وهي اقرب في حقه الاب
الثالث ان شارحها يترق في حقه الاب واقر به اقرب اقرب اقرب اقرب اقرب اقرب اقرب اقرب
فيكون مقترا عطفها لو او لتسريه في حقه الاب والاقرب بالبعد في حقه مقترا الام مساو
لمقترا في الاب لان هذا فضيلة القرب وهذا فضيلة الاربع **قوله** ان مقترا
يقتل ان يكون اقرب مقترا على الذكور في كل لانه عطفه ثم وقد بينا ان مقترا في الاب
مقدم على مقترا الام والاب والقرب والذكور اما يترق هذا الحكم فيها في غير محض الام والاب اعطف
في الاصل في حقه والكنى في حقه لا يابن يترق على القرب والذكور لانه جعل الاب اول من يترق
اب اول من يترق ويجعل بالاب وان على اول من يترق لانها مستلزمات الولاية الاب حيز من مقترا امه الى
مقترا امه **قوله** مستلزمات فان قلنا ان المراد بالذكور القرب في حقه لانوته فهو مستكمل لا يقتض
قوله ذكره في كل ان مقترا وام ابيه مقدم على مقترا امه ولا يترق مستاد ذلك في حقه ان الذكور
هنا حالة لا تزوج الا بعد تشار ابيه المذمومة وان القرب هنا مقدم على الاطلاق التشار في حقه
ايضا فقدم مقترا من حقه الام على لانوته من حقه الاب وليس كذلك فقد ذكر في العتق والارواح
وغيرها ان ام الام مقدم على ابي الام والاب مقدم على ابي الام **قوله** فليست القرب

النفقة

150
اعتقده في وان سوا من لث ومن سيقته كذا الاخ نصف ونسبه اى اذا كان رجل قيفا ولما ابرق
جزان فان شترها وعين عليها فان الابن ثمانية الاب وحلف البنت وحدها جازت التركة الا انها
لان لها النصف فربيه ولها نصف الباقي وهو ربع مجموع ثلثها معقودتها نصفها ولها نصف الباقي
ايضا وهو ربع مجموع ثلثها معقودتها نصفها ويترق النصف الاخر وهو اخرها فيسقط التركة التي ليست
المال ولو كان للاب عتق وان يعقده ولم يخلف غيره فانها من تركته النصف والزوج لها النصف
فكلها مضافة نصف معقودتها والزوج يكون ما عتقته من ثلثها من ثلثها ولو كان الاخ
بعد الاب وخلصها وجدها اخذت النصف بالقرينة نصف النصف وهو الزوج يكون ما عتقته نصف
اسيه والباقي لبيت المال **قوله** في الحاي في تزوج ارا وانفردت ولا يترق ما به لغيره فان
القرع يترق فيها فانها بنت واجبة لا ابنة لا وارث غيرها بخلاف نفقة ولهذا فقروا نفقة بنت
لانها مضافة بنفسه دون البنت وحلوا وان غلط في ذلك ان يجابه فانها لا تكون مضافة خاصة
وانما اعتقت معها الام والام واجبت الاب الثلثان وذلك للاجتماع في اولها اعتقت هذه البنت
المفترقة في واختطها امه فان الام اعتقت ابها في واجبت بنت اجدها البنت بعد موت
الابوين وانفردت الاخرى فلها ثلثا مال الميتة والثلث للاجتنان لان لها النصف بالقرينة النصف
الثاني في حقه الاب ومعقودتها الام والاجتنان في حقه الاجتنان والزوج الام فيكون لمقتراها ومعقودتها
الاختان فكل من بينهما الميراث اجبا ما عتقت حقه بالمقترا ابها ومعقودتها الام والاجتنان كل الام
ميتة فتصيرها وهو نصف الثلثين معها واجتنان الاختان ويدون المسئلة كمنه في زوجة امه
ان للاجتنان النصف ضعف ما لا تحت في حقه النصف بها ان لا تافق من مسته استتمتها
وهي كمنه للاخت بالقرينة وشتم اخرها الولد وشتمان للاجتنان واما ابن الجوارح فبالسهم الذي
وهو الثلث جعل بيت المال والقرع في حقه هذا الميراثان ان يكون ويترق التركة على سبعة
استمها وشتمان للاجتنان **قوله** ثم بيت المال ثم يترق بقية ذوي القربى لا زوجة ثم زوجة كل
كمن يترق به اى فان لم يكن له بيت حصة ولا يترق ولا يترق اقل قيمته بيت المال فيكون له الكسب
عدم الوارث والفاصل عن ذوي القربى عند وجوده كالميتات ويجوز من فان لم يكن له بيت
مال ولا واه ولم يتنظم امره في مال المال الباقي على ذوي القربى ما حلى الزوج والزوجة على الاخر
بعد القرابة فان لم يكن له بيت مال المال الباقي فان كان فيه شرط القضا واذن لما يتنظم والميراث
وكذا ان لم يولد له الاخر فان لم يكن له الاخر في الحاضر ان كان في يد والاسلام الا ان في القربى
على ذوي القربى يكون بقية قروصهم ان بعد موت جها متحان وان كان متحان واجبا في حقه اليه
والباقي بالرد وان كان جوارحه من نصف ثلثها في حقه بالسوية وان ما نعت من زوج وبنت ولم يمتسلة
من ثلث عشر ثلث سدتها وهو ان ولدت نصفها وموتته وللزوج الربع وهو بنت بيتهم ثلثها
للبيت وربعه الام ولا شئ للزوج منه فان لم يكن له قروص ولا والزوج كل من يترق به بنته اثنا الى
منه عطف الثلث لانه يترق لولده كل فرع منزلة امه ولقد عطف الاقرب الى الوارث ويترق الاخر
والثالث بمنزلة الام والاعا من الام واليهام مطلقا بمنزلة الاب واهل القرابة يورثون الاقرب
منهم الى الميت فالقرب كالعصبة فان استنوا في القربى فالاستحقاق الوارث فان استنوا في القربى
قوله مقدمه الاستحقاق وان لم يترق الوارث وورثه وورثه وسوا من فروع ولها الام وحولها كل
ومعونة كزوج اى مقدم الاستحقاق في الام والام والام والام والام والام والام والام والام والام

قوله من الام
الاب والام
وصحها
وربع
قوله